اللفظ والمعنى ذو الانحاد ... قد يمنع الشركة في المراد
كعلم الجنس وضع ... لم يتناول غيره كما ادعى
فان يكن لمعنى خارجا ... فعلم الشخص وان في الذهن
فالجنس للماهية اسم وضع ... من حيث هي هي شيوعه لا يمنع
تلخيص ذا انواعي اذا استوى ... مشكلا اذا تاوتا حوى

اللفظ اذا نسب للمعنى باعتبار وحدة كل منهما وتعدده اربعة اقسام
الاول متحد اللفظ والمعنى وبسيط المفرد لانفراد لفظه بمعناه وهو نوعان ما يمتنع
وقوع الشركة في معناه وما لا فالاول العلم فهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج
بالمعين النكرات وبما بعده سائر المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب
وليس موضوعا لان يستقل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره واسم الاشارة صالح
لكل مشار اليه ولذا الباقي ثم التعيين ان كان خارجيا بان كان الموضوع له معينا في الخارج
كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهنيا بان كان الموضوع له معينا في الذهن اي حاظ
الوجود فيه كاسامة علم للسبع اي للماهية الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس وفي الثاني
اعني ما لا يمتنع فيه الشركة اسم الجنس وهو ما وضع للماهية من حيث هي اي من غير ان
تعين في الخارج او الذهن كاسد اسم للسبع اي للماهية واعلم ان هذا المحل من المهمات
اعني الفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس كاسد فانهما في المعنى سواء لصدق كل
منهما على كل فرد من هذا الجنس وفي الاحكام اللفظية مختلفان فان لاسامة حكم الاعلام
من منع الصرف والابتداء به بلا سوغ ومجيء الحال منه ومنع تعريفه باللام واسد نكرة محضة
قال المحشون وهي قد مت الديباج المصرية وليس فيها من يعرف الفرق بين علم الجنس
واسم الجنس قال وتعبيرا الفرق بينهما ان الواضع اذا استحضر صورة الاسد ليضع لها
فتلك الصورة المستحضرة في ذهنه جزئية باعتبار تشخصها في ذهنه ومطلق الصورة كلي

فان

فان وضع اللفظ للصورة التي في ذهنه فهو علم الجنس وان وضعه لمطلق الصورة وهو
اسم الجنس وحينئذ فلا يعرف الفرق بينهما الا باعتبار وضع الواضع وفي كلام سيبويه
اشارة الى هذا الفرق فانه قال لهذا باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعا في
امة ليس واحد منها باولى من الآخر اذا قلت هذا ابو الحارث انما تريد لهذا الاسم اين هذا
الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعرفة زيد
ولكنه اراد هذا الذي كل واحد من امته له هذا الاسم اثم جعله بمنزلة المعرف باللام التي
للحقيقة قال ابن مالك بعد ذكره كلام جعله خاصا شائعا في محال واحدة فخصوصه باعتبار
تعيينه الحقيقة في الذهن وشياعه باعتبار ان كل شخص من اشخاص نوعه قسط
من تلك الحقيقة في الخارج وقال غيره ان اسد وضع ليدل على شخص معين وذلك
الشخص لا يمتنع ان يوجد منه امثال فوضع على الشياع في جملتها فوضع اسامة لابا لنظر
الى شخص بل على معنى الاسدية المعقولة التي لا يمكن ان توجد في خارج الذهن بل
هي موجودة في الشخص ولا يمكن ان يوجد منها اثنان اصلا في الذهن ثم صار اسامة
يقع على الاشخاص لوجود ذلك المعنى الكلي فيها وقال ابن قاسم بعد كلامه
التحقيق ان اسم الجنس موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي فاسد موضوع
للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن
افرادها ونظيره المعرف بلام الحقيقة وبيان ذلك ان الحقيقة الحاضرة في الذهن
وان كانت خاصة بالنسبة الى افرادها فهي باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق
الحقيقة فاذا استحضر الواضع صورة الاسد ليضع لها فتلك الصورة الكائنة
في ذهنه جزئية بالنسبة الى مطلق صورة الاسد فان هذه الصورة واقعة لهذا الشخص
في زمان ومثلها يقع في زمان آخر او في ذهن آخر والجميع يشترك في مطلق صورة الاسد
فان وضع لها من حيث خصوصها فعلم الجنس او من حيث عمومها فاسم الجنس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)